

دور الثقافة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الدول العربية

عبد الوهاب عمروش

أستاذة محاضر (ب) بقسم العلوم السياسية

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

ملخص:

يرجع العديد من المنظرين في العلوم السياسية عملية التحول السياسي في المنطقة العربية إلى حالة الثبات التي تميز البنى والأنساق الاجتماعية، والتي تقوم أساسا على رابطة القرابة (الولاء للقبيلة والعشيرة) أو إلى العلاقات الشخصية (الزبونية) التي تربط بين الحاكم والمحكوم، وبالتالي التناقض بين متطلبات الدولة الحديثة القائمة على أساس المواطنة والمشاركة السياسية للفرد وممارسات سلطة الحاكم الكاريزمية.

هذا ما يعقد من عملية التحديث السياسي في الدول العربية بأبعادها الثلاث: مبدأ المساواة، وفعالية النظام السياسي في تحقيق الأهداف المسطرة، وتخصص الهيئات الحكومية، وبالتالي التغيير السياسي مرتبط بالتغيير الاجتماعي مع خصوصية الثقافة السياسية العربية.

الكلمات الدالة: الثقافة السياسية، الانتقال الديمقراطي، الدول العربية، التحول السياسي،

المنطقة العربية، مصادر شرعية.

Résume :

De nombreux théoriciens en science politique considèrent que le processus de transformation politique dans la région arabe est dû à l'état d'instabilité qui caractérise ses structures sociales, basées principalement sur la parenté (fidélité à la tribu et au clan) ou à des relations personnelles qui lient le gouvernant au gouverné, lesquelles sont sources de contradiction entre les exigences d'un Etat

moderne fondé sur la citoyenneté, la participation politique de l'individu et les pratiques charismatiques de l'autorité dirigeante.

C'est ce qui explique les obstacles hissés devant le processus de modernisation politique des pays arabes dans ses trois dimensions: le principe de l'égalité, l'efficacité du régime politique à atteindre les objectifs escomptés et la spécialisation des organismes gouvernementaux. De ce fait, le changement politique est lié à un changement social lequel demeure marqué par la spécificité de la culture politique arabe.

Mots clefs: culture politique, transition démocratique, pays arabes, transformation politique, la région arabe, Sources de légitimité.

Summary:

Many political theorists consider that political transformation in the Arab region is due to the instability of social infrastructures based primarily on kinship bonds (loyalty to tribe and clan), or on personal relationships that connect both the ruler and the ruled, and thus the paradox existing between the requirements of a modern state based on citizenship, political participation of individuals and the charismatic practices of the ruling authority.

All those complicate the political modernization process in the Arab countries in three dimensions: the principle of equality, the effectiveness of the political regime in achieving desired objectives, and the specialization of government agencies. Therefore, the political change is linked to social change within the specificity of the Arab political culture.

Key words: political culture, democratic transition, Arab countries, political transformation, the Arab region, sources of legitimacy.

مقدمة

يرجع العديد من المنظرين في العلوم السياسية عملية التحول السياسي في المنطقة العربية إلى حالة الثبات التي تميز البنى والأنساق الاجتماعية، والتي تقوم أساساً على رابطة القرابة (الولاء للقبيلة والعشيرة) أو إلى العلاقات الشخصية (الزبونية) التي تربط بين الحاكم والمحكوم،

وبالتالي التناقض بين متطلبات الدولة الحديثة القائمة على أساس المواطنة والمشاركة السياسية للفرد وممارسات سلطة الحاكم الكاريزمية.

هذا ما يعقد من عملية التنمية السياسية في الدول العربية بأبعادها الثلاث: مبدأ المساواة، وفعالية النظام السياسي في تحقيق الأهداف المسطرة، وتخصص الهيئات الحكومية، وبالتالي التغيير السياسي مرتبط بالتغيير الاجتماعي مع خصوصية الثقافة السياسية العربية. فالسؤال المطروح هو كيف يؤدي التغيير الثقافي والاجتماعي في المنطقة العربية إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي في الدول العربية.

المحور الأول: مفهوم للثقافة السياسية العربية

تعتبر الثقافة السياسية العربية نتاج تفاعل العديد من المتغيرات التي تكون الموروث الثقافي والحضاري، المرتبط أساسا بخصوصية البيئة العربية المختلفة عن البيئات الاجتماعية الأخرى.

1- تعريف الثقافة السياسية: الثقافة السياسية لدى أي مجتمع هي جزء من ثقافته العامة، وبالتالي فهي تنتقل من جيل لآخر من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية ممثلة بالمدرسة والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاتصال، وتختلف كذلك من مجتمع لآخر نظرا لارتباطها بالقيم والمعايير والعوامل السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية. إلا أنها عرضة للتغيير تبعا لعوامل داخلية تتعلق ببنية النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وما يعترضها من تغيرات تطل الأطر الثقافية والقيمية، وخارجية تتغلغل لثقافة المجتمع السياسية عبر مختلف طرق ووسائل وأدوات الاتصال.¹

وتكاد تتفق الدراسات التي تناولت مفهوم الثقافة السياسية، بأنها تتعلق بالمعارف والمعتقدات والاتجاهات السائدة في مجتمع ما، نحو شؤون الحكم والسياسة، بمعنى منظومة القيم والرموز التي تحدد الكيفية التي يتم بها رؤية المجتمع لسلطته السياسية، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، الأمر الذي يتضمن معاني العملية السياسية ويحكم سلوك الأفراد داخل النظام السياسي.

1 عمر مصطفى محمد سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية: برنامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا: جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 2005. ص 114. الموقع: www.najah.edu/thesis/239.pdf.

وقد عرف أالموند وفيربا الثقافة السياسية بأنها "مجموع التوجهات والمواقف والتصورات السياسية للأفراد في سياق علاقتهم بنظمهم السياسية".¹

فمعتقدات الأفراد السياسية والتي تتدرج في إطار ثقافتهم السياسية تعطي المعنى لنشاطهم السياسي، فيما تأخذ هذه المعتقدات أشكالاً عدة فقد تكون إدراكية تدور حول طبيعة الحياة السياسية عامة، أو أنها تأخذ شكل مجموعة من القيم التي تحدد الغايات السياسية المنشودة في المجتمع، أو أنها تتكون من اتجاهات الأفراد ووجهات نظرهم بشأن النظام السياسي، بمعنى أن جوهر الثقافة السياسية يدور حول قيم واتجاهات ومعارف سياسية لأفراد المجتمع .

وميز أالموند Almond وفيربا Virba بين ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية هي²:

-النمط الضيق Parochial يقوم هذا النمط على الولاءات التقليدية الضيقة، ومستوى توقعات الأفراد من الحكم متدنية، وكذلك الرغبة في المشاركة العامة.

-النمط التابع Subject فالأفراد واعون لنتائج عملية الحكم ولا يشاركون في الحياة العامة، ويسود هذا النمط في ظل أنظمة سياسية مركزية كالأنظمة الشيوعية.

-النمط المشارك Participant الأفراد فاعلون ومشاركون ومؤثرون في النظام السياسي، ويسود هذا النمط في المجتمعات ذات البيئة الديمقراطية.

يبدو أن الفصل بين هذه النماذج مقبول لاعتبارات بحثية أكاديمية، إلا إن الواقع يؤكد تعايش هذه الأنماط في المجتمع الواحد، مع ضرورة التأكيد بأن درجة حداثة المجتمع، وبنية النظام السياسي القائم تقتض سيطرة ورواج نمط معين من الثقافة السياسية، فالحكم الفردي يعنى بنشر وإشاعة ثقافة تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها لفرض الطاعة والتحكم في الضبط الاجتماعي، وضعف الميل للمشاركة السياسية، كما أن قيم الاعتدال والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية في مجال الفكر والسياسة، والإيمان بالحوار كوسيلة إقناع واقتناع وأحد أهم مسالك إدارة الاختلاف، والتنافس السلمي لكسب ثقة الجمهور للوصول إلى السلطة، والمشاركة

1 علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط: 5، بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، 2010، ص 124.

2 Rod Hague, Martin Harrop, Comparative government and politics, 6 ed, New York: Palgrave Macmillan, 2004, p 89.

السياسية، والحرية والمواطنة والمساواة وسيادة القانون، تعتبر جميعا من مكونات الثقافة السياسية المعززة للديمقراطية.¹

2-تعريف الثقافة السياسية العربية: يمكن القول أن عدة عوامل أسهمت في تكوين الثقافة السياسية العربية، ومنها الإرث السلطوي الذي لازم الحياة السياسية العربية بعد الاستيلاء الأموي على الحكم، وشيوع انتقال السلطة عن طريق الوراثة، وتجربة الدولة العثمانية وما آلت إليه من قهر قومي معبرا عنه بسياسات التتريك، مروراً بتجربة الاستعمار الأوروبي، وبداية مقاومته طلباً للاستقلال ونيل الحرية، ومن ثم الحكم الوطني (بمعنى المحلي) سواء في ظل الأنظمة التقليدية حتى منتصف القرن العشرين، أو الأنظمة القومية والعمانية والتي فشلت في إحداث التنمية المنشودة، وصولاً إلى ما يعتري النظام الدولي من تغيرات منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي. وفي وسط ذلك كله وعلى امتداد المراحل المختلفة، فمن غير الممكن تجاهل تأثير التراث العربي الإسلامي ممثلاً في الدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التاريخية، والذي يعتبره عبد الإله بلقزيز أحد البعدين الذين يسيطران على الحاضر الثقافي العربي، في ظل أنظمة استبدادية تستند إلى رؤية دينية طقوسية وقومية وديمقراطية مظهرية حسب تعبيره، وذلك في إطار فرض شرعية لهذه النظم وليس التأسيس وتنمية المشاركة الشعبية.²

وقد عملت هذه العوامل على ترسيخ قيم ومفاهيم في الثقافة السياسية العربية، من قبيل امتلاك الحقيقة والنزعة الإقصائية، ورفض التعددية وعدم التسامح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، وما يعنيه ذلك من انعكاسات على الكيفية التي يمكن من خلالها إدارة الاختلاف، الأمر الذي يجعل الجدل فيما إذا كانت ثقافة من هذا النوع مؤهلة لاحتضان نموذج الديمقراطية الغربي الذي يجري الترويج له، بغض النظر عن مدى جدية ذلك، هو جدل يمتلك قدراً كبيراً من أسباب المشروعية.

لم تكن المسألة السياسية غائبة عن الفكر العربي عموماً، إلا أن الفكر العربي الحديث كما يرى عبد الإله بلقزيز ولد مع ولادة الفكر السياسي، بمعنى أن ميلاد هذا الأخير أرخ رسمياً لميلاد

1 عمر مصطفى محمد سمحة، مرجع سابق، ص 51.

2 أحمد صدقي الدجاني، تطور المفاهيم الديمقراطية في الديمقراطية في الفكر الحديث، ندوة فكرية حول أزمة الديمقراطية في

الوطن العربي، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987. ص 132.

الأول والتلازم ذاك إذ يتعلق بالتكوين فهو ينسحب إحكاما على مجمل فصول التطور اللاحق للفكر العربي، على نحو تكاد المقالة السياسية تختصر تاريخه، أو هي على الأقل تكاد تمثله وتكون له العنوان العريض الرئيسي. فقد بدأت اليقظة العربية بتنشيط الكفاح العربي للتحرر من الحكم العثماني والاستعمار الغربي، ومن خلال هذا الكفاح تشكلت الثقافة السياسية العربية مستندة إلى ثلاث ركائز أساسية هي : (العقيدة القومية) القائمة على الحس بالقهر القومي والوطني (والعقيدة الاشتراكية) القائمة جوهريا على الإحساس بالقهر أو الغبن الطبقي (والعقيدة الثورية) القائمة على الحس المزدوج بالقهر القومي والطبقي معا، وكوجهين لحقيقة واحدة. وبين مكونات الثقافة السياسية لمفاهيم السلطة والدولة.¹

بانهيار الدولة العثمانية أمام الاستعمار الغربي المتفوق في مجالات العلم والمعرفة والتقنية، خسر العرب بقايا هويتهم الإسلامية التي كانت جامعا لهم، وخضع الوطن العربي لعملية تجزئة إلى كيانات هزيلة، خضعت للاستعمار الذي سعى لفرض قوانينه ونظمه الإدارية والتعليمية بما يسمح له بفرض استمرار سيطرته، هذه السيطرة التي خلقت شعورا بالدونية لدى فئات اجتماعية فقدت ثقافتها بذاتها الوطنية والقومية، فيما استمر الصراع متخذا مظهرا مزدوجا حسبما يقوله الجابري، صراع ضد الغرب ومن أجله في آن واحد، ضد عدوانه وتوسعه من جهة، ومن أجل قيمه الليبرالية ومظاهر التقدم فيه من جهة أخرى. وهذا من منطق المغلوب مولع بالغالب.

يذكر أن الدول العربية التي تمكنت من نيل استقلالها في النصف الأول من القرن العشرين ميلادي، قد تبنت مبدأ الحكم النيابي وتعدد الأحزاب وإدارة الحياة السياسية وفق إطار دستوري ليبرالي. بمعنى أن الثقافة السياسية العربية قد استوعبت، في إطار صراعها مع الاستعمار بعض المفاهيم الديمقراطية الغربية، وإذا كان الاستعمار في الوطن العربي قد حرص من خلال النظام التعليمي على تكوين نخبة من المتعلمين ليكونوا واسطة بينه وبين الأهالي يأخذ الجابري على الحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار، عدم إيلاء الثقافة الاهتمام الكافي إلا بالقدر الذي يخدم المقاومة، مما أسهم بتكريس أولوية السياسي على الثقافي في الحقل الوطني.

وفي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ظهرت أنظمة حكم استبدادية فقدت خلالها مؤسسات المجتمع المدني استقلالها، واحتكرت السلطة تحت شعارات امتلاك الحقيقة الوطنية،

1 محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990. ص 109.

وسادت الثقافة السياسية مفاهيم من قبيل "وحدة الكلمة، و وحدة الصف، والوقوف صفا واحدا ونبذ الاختلاف، والوحدة الوطنية...الخ، وكل ذلك في إطار مقاومة الاستعمار واجتثاث أعوانه وتحرير الأراضي العربية، مما أدى إلى إنتاج ثقافة طوارئ، صودرت بموجبها الحريات العامة والحقوق وفي مقدمتها حق الاختلاف، باعتبار أن الناس لن يكونوا نسخة واحدة متطابقة الأفكار والقيم بحكم اختلاف عوامل التكوين، وألغي تعدد الأحزاب، وبالتالي شهدت هذه الفترة تراجعاً عما تم اكتسابه من قيم ومفاهيم ليبرالية في المرحلة السابقة وبالتحديد في إطار العملية السياسية¹.

على الرغم من التراجع الذي طرأ على الدور التسلطي للأنظمة العربية في الفترة اللاحقة، إلا أن الأوضاع السياسية لم تصل بعد إلى إمكانية الحديث عن ثقافة سياسية ديمقراطية عربية، فمازال منطق الحزب الواحد قائماً حتى في كثير من الدول العربية التي توجد بها تعددية شكلية للأحزاب، وما زال مبدأ التداول السلمي للسلطة غائبا عن الوطن العربي. وإذا كانت النخب الحاكمة العربية قد عملت على توظيف الدين كمكون أساسي للثقافة العربية، في إطار تكريس سيطرتها حيث تكاملت وحدانية الله مع وحدانية الأب ووحداية الحاكم ووحداية الحزب.

لقد كرست الثقافة السياسية العربية السائدة نمطا من الممارسة السياسية الاجتماعية تعلي من شأن قيم الطاعة والولاء والتوحد، باعتبار أن التنوع يؤدي إلى الفرقة، أما المعارضة العربية وتحديد الإسلام، فقد وظفت الدين كأداة للتحريض ضد الأنظمة. وقد أسهمت عوامل داخلية تمثلت في القمع وكبت الحريات من قبل الأنظمة، وعوامل خارجية تمثلت بالهيمنة الأجنبية على المنطقة اقتصاديا وعسكريا وثقافيا، في ظل سياسة أمريكية داعمة لإسرائيل بلا حدود، وطالما زودت الأنظمة العربية الموالية لها بإمكانيات الاستمرار، هذه العوامل أسهمت في تعزيز وجود هذه الحركات الإسلامية على المستويات الشعبية.

ربما تسهم أيضا في دفع خطاب هذه الحركات نحو المزيد من التطرف، فالعدوان الثقافي غالبا ما يستنهض نقيضه، بمعنى الانكفاء الثقافي للمغلوب إلى منظوماته المرجعية التقليدية. عموما تصنف الثقافة السياسية العربية وفقا لتقسيم فيريرا وألموند بأنها ثقافة ضيقة، فالمشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية والموسمية، وعدم الفاعلية، إذ أن القرارات

1 برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، ط 2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،

2005. ص 111.

السياسية لما تتخذ من قبل النخب الحاكمة، وتترك للجماهير العربية مهمة إضفاء الشرعية الشكلية عليها من خلال الانتخابات المعلومة النتائج سلفاً، كما تنتشر ظاهرة المرشح الواحد في العديد من الدول العربية.¹

كما تعم ظاهرة السلبية السياسية في الدول العربية بين جميع الفئات الرجال والنساء الفقراء والأغنياء، كما بين الأميين والمتعلمين، وهذا نتيجة شعور المجتمعات العربية بعدم جدوى المشاركة السياسية.

3- *محددات الثقافة الديمقراطية في الدول العربية*: يتطلب التأسيس لثقافة ديمقراطية أو مدنية توفر مجموعة من الظروف الموضوعية: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، إذ لابد من إطار اقتصادي - اجتماعي يكفل لكل إنسان التحرر من الحاجة والعوز والتبعية، ويضمن له حد أدنى من التعليم والمعارضة على كل المستويات ويشرك الجماهير فعليا في اتخاذ القرار، وتنشئة اجتماعية سياسية غير أبوية قوامها الحوار وليس الأوامر التسلطية، هذه الظروف الموضوعية عانى ويعانى الوطن العربي غيابها بدرجة أو بأخرى، ويمكن تحديد هذه البنى فيما يلي:

أ- *البنى الاجتماعية*: للعائلة والقبيلة والعشيرة دور محوري في الحياة الاجتماعية في الدول العربية، فهي من أهم مصادر التجنيد النخبوي على المستوى المركزي والمحلي، فتفرض العصبية (قبلية، عشائرية، طائفية، إثنية) حصارا على أتباعها من خلال سيادة النظام الأبوي التسلطي البطركي، والمتمثل بثنائية الطاعة والولاء مقابل الحماية والرعاية والنصيب من الغنيمة.²

إلا أن المهم في منظور الحرية هو أن العصبية هي عدوة الاستقلال الذاتي والتجروء على الفكر وبناء كيان فريد وأصيل، فهناك مقولة: أنت جيد طالما كان ولاؤك مضمونا، وعندها تتال نصيبك من الحماية والغنيمة، ولا يهم بالطبع أداؤك ولو كان رديئا، والويل لمن يخرج عن الولاء مهما تميز أداؤه.

1 علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 139.

2 حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006. ص 266.

وبالرغم من سلبية العصبية كونها تعوق تماسك مفهوم المواطنة وأطره المؤسساتية، إلا أن إيجابية العصبية تتمحور في الانتماء إلى الجماعة وتغليب مصلحتها، انتماء يصل إلى حد الفناء في سبيل مصلحتها.¹

ويكون السبيل الوحيد في ظل التأثير السلبي للعصبية أن يحتمي الفرد بالولاءات الضيقة التي توفر له الحماية والأمن، مما يزيد من تقاوم العصبية، وما يزيد من تقاومها هو قلة فعالية جهاز القضاء وتقاوم السلطة التنفيذية عن تنفيذ أحكامه، وهذا ما يؤدي إلى عدم الطمأنينة على حقوق الأفراد خارج إطار العصبية.

ب- البنى الاقتصادية: ورثت الأقطار العربية عن عهد الاستعمار نمطا إنتاجيا اعتمد على الزراعة أو الرعي أو الصيد، وانطوى على علاقات اجتماعية متخلفة قوامها استغلال من يملك لمن لا يملك، هذا الوضع رافقه تفاوت حاد في توزيع الثروة التي تركزت في أيدي الأقلية، بينما عانت الأغلبية من فقر شديد. وعلى امتداد الثلاثين عاما الماضية نفذت الحكومات العربية خططا وبرامج تنموية فاشلة، إذ حدث نمو غير مصحوب بالعدالة الاجتماعية. فازدادت الهوة الاجتماعية بين الفئة الحاكمة والفئة المحكومة، وبالتالي حرمان الأغلبية من الوصول إلى الموارد الأساسية، مع انتشار الاستهلاك المظهري، وتعمق الارتباط بالرأسمالية العالمية بفعل السياسات الانفتاحية.²

ويغلب على اقتصاديات الدول العربية طابع الريع الذي يعتمد على إنتاج الموارد الأولية، فتشير العديد من الدراسات أن نمط إنتاج الريع يقطع العلاقة بين المواطنين كمصدر دخل بالنسبة للدولة في شكل الضرائب والدولة التي تعتمد على هذه المداخل لتوزيعها من جديد، وبالتالي تكون الحكومة بعيدة عن كل مساءلة عن مصير هذه الضرائب.

1 محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط 6، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، 1994. ص 169.

2 كمال منوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ندوة حول الثقافة والمثقف في الوطن العربي، ط 1، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 1992. ص 177.

بل بالعكس يتاح للسلطة الحاكمة في ظل اقتصاد الريع أن تلعب دور المانع الذي لا يطلب مقابلا في صورة ضرائب أو رسوم، ويحق لهذا المانع -المانع توقع الولاء في ظل ذهنية العصبية من رعاياه.¹

ج- البنى السياسية: يعكس هذا الإطار نقائص كثيرة تفرض غياب المناخ الديمقراطي السليم، فمعظم الدساتير العربية يصدرها الحاكم بدون مشاركة شعبية تذكر، وتتميز الأنظمة السياسية بهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما يعتبر القضاء جهاز غير مستقل.

من جهة أخرى يسود نمط الحكم الفردي في أغلب الدول العربية، فالوصول إلى سدة الحكم لا يتم عبر الإرادة الشعبية، وإنما عن طريق الانقلاب العسكري أو عن طريق الوراثة أو التعيين المصحوب باستفتاء شعبي شكلي، وعادة ما يواكب الانقلابات العسكرية تعطيل للحياة النيابية وحل للأحزاب وإعلان حالة الطوارئ.

ويضل الحاكم في منصبه لفترة غير محدودة، هذا ما يزيد من فرص التسلط وغياب المشاركة الشعبية في صناعة القرارات بحجة أن الحاكم أدرى بمصالح الرعية وبكيفية تحقيقها. من ناحية ثالثة تتصف البنية السياسية العربية بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة، كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية، فبعض الأنظمة لا تعترف بالمجلس النيابي المنتخب أو حتى المعين، وفي أنظمة أخرى توجد برلمانات شكلية لا تكاد تتناول دورها التشريعي والرقابي وأعضاؤها "نواب خدمات"، تشغلهم المصالح الذاتية والفئوية وسلوكهم التصويتي مع ما تريده الحكومة.

وتأخذ الدول العربية بنظام الحزب الواحد وإن وجدت أحزاب سياسية فهي ضعيفة ومهمشة ولا تشارك في الحياة السياسية، وبالتالي التعددية شكلية بحيث يفوز الحزب المهيمن بالأغلبية المطلقة في جميع المناسبات الانتخابية.²

1 محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992. ص

20.

2 عبد الإله بلقزيز، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد

378، السنة 2010. ص 83-85.

4- مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية:

ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنماط من الشرعية يقوم كل منها على أساس مختلف: الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية العقلانية، تعتمد الأولى من موروث التقاليد وسلطانها في وجدان الناس الجاري مجرى العادة والمألوف، وأحيانا المحترم أو المسلم به، وهي حال الشرعية التي تقوم على السلطة البطيركية (الأبوية بكافة معانيها وأنواعها): سلطة الأمير أو الشيخ... إلخ.

وتتصل الثانية من مخزون المهابة والمكانة الاعتبارية التي يشغلها الزعيم الملهم في وجدان أتباعه، ومن الاعتقاد الجمعي بقدرته على تحقيق الخير، وهو حال الشرعية التي يقوم عليها سلطان النبي والزعيم الوطني والقومي... إلخ، أما النوع الثالث فتقوم على سلطة القانون في وعي مجتمع يعقل معنى السياسة، وهو حال الشرعية الدستورية والديمقراطية، حيث تقوم المؤسسات والقوانين، كتعبير عن الإرادة العامة، مقام التقاليد الموروثة والزعماء الملهمين.¹

أما عن مصادر الشرعية في الأنظمة العربية فيذهب عبد الإله بلقزيز إلى أنه يوجد في الحساب أمرين متلازمين في الطبيعة: أن تنميط ماكس فيبر لا ينطبق تماما على حالة الشرعية في الدول العربية اليوم، لأن النمط الثاني الكاريزمي لم يعد موجودا على الساحة العربية، ثانيا التداخل بين الأنماط الثلاثة سمة غالبية في الدول العربية الحديثة ما يزيد من درجة اللبس والغموض، لذلك يقدم بلقزيز تقسيما جديدا لمصادر الشرعية في الدول العربية، ويقسمها كما يلي: الشرعية التقليدية، والشرعية الثورية، والشرعية الدستورية.

أ- الشرعية التقليدية: وهي تستند إلى مصادر دينية أو عصبوية غالبية (قبلية، عشائرية، عائلية)، أو إلى مبدأ الغلبة والاستيلاء، ومنها الشرعية القائمة على دعوى الحكم بمقتضى المرجعية الدينية كأساس السلطة. كآلية القرآنية "وأطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم" كما في نظام إمارة المؤمنين في المغرب، ونظام العمل بمقتضيات الشريعة وأحكامها في العربية السعودية والسودان، ومنها القائمة على النسب الشريف للأسرة المالكة، كما في المغرب والأردن، أو القائمة على المذهب كما في سلطنة عمان المستندة إلى مذهب الإباضية، ومنها ثانيا القائمة على عصبية

1 سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ندوة فكرية حول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط 2،

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987. ص 403.

القبيلة والعشيرة والعائلة حيث عصبية غالبية تحكم إما بقاعدة عصبوية ضيقة أو بقاعدة حلف عصبيات أوسع من القبيلة أو العشيرة الواحدة، ونجد تجسيدا لهذا النوع الثاني من الشرعية التقليدية في دول شبه الجزيرة والخليج العربي كافة كما في اليمن والصومال وحتى موريتانيا، كما ينجم عن النظام السياسي القائم عليها أشكال من توزيع السلطة بمقتضى المحاصصة الطائفية كلبان والعراق ما بعد انهيار الدولة الوطنية، ثم منها ثالثا شرعية الغلبة والاستيلاء وهي شرعية القوة المجردة التي تفرضها القوة العسكرية المنظمة، كما هو الحال في الدول التي تحكمها نخب عسكرية استحوذت على السلطة عن طريق الانقلاب، وأحسن مثال لذلك ليبيا والسودان وموريتانيا.¹

وتسمى هذه الشرعية تقليدية، لأنها مألوفة ومكررة في تاريخ قيام الدول في العالم العربي الإسلامي منذ العهد الوسيط، إذ الدولة في التحليل الخلدوني كانت على نحو ما كان عليه أمرها في تاريخ الإسلام، إنما قامت واستمرت بمقتضى الغلبة والاستيلاء المستندين على العصبية، أو بمقتضى دعوة دينية يعتصب لها اعتصابا، أو بهما مجتمعيتين.²

ب- الشرعية الثورية: وهي تستند إلى رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي أنجزتها نظم سياسية وصلت إلى السلطة باسم الثورة على أوضاع سابقة يسودها الاستبداد، أو تستند إلى رصيد من الدعاية الإيديولوجية الكثيفة الناجحة في إلهاب مشاعر الجمهور وتجييشه، وترسيخ الشعور لديه بقدرة "الثورة" على تحقيق التقدم والتغيير، ففكرة الثورة وما تعنيه هذه العبارة من آمال كبيرة في تغيير ظروف الحياة الاجتماعية، هي ما أسس لهذا النوع الثاني من الشرعية السياسية التي قامت على سلطة نخب الطبقة الوسطى الصاعدة في أكثر من بلد عربي في بداية الخمسينات من القرن الماضي، وأحسن مثال على ذلك السلطة الناصرية في مصر، وقيادة حزب البعث في كل من سوريا والعراق وسودان جعفر النميري، فإن القاسم المشترك للسلطة بينها هو أنها قامت على الاستيلاء العسكري على السلطة الأمر الذي يثير التساؤلات حول شرعية هذه الأنظمة.

هذا بالإضافة إلى شكل ثان للشرعية الثورية مثلته النخب التي قادت معركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الأجنبي وحققت الاستقلال الوطني، وخير مثال على ذلك حال جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وإلى حد ما حزب الدستور في تونس، الجبهة القومية في اليمن، بالإضافة إلى

1 منوفي، مرجع سابق، ص 181.

2 عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق. ص 83.

السلطة الفلسطينية عند نشأتها في 1994 في أعقاب الثورة المسلحة والانتفاضة والمفاوضات، فقد اكتسبت الأنظمة التي قادت عملية التحرر قدرا كبيرا من الشرعية الجديدة التي لا تستند لا إلى دين أو عصبية.¹

ج- الشرعية دستورية: وتستند نظريا إلى قيام السلطة على مقتضى القانون الأساسي للدولة وتداولها بالانتخابات، بما في ذلك منصب رئيس الدولة، إن المبدأ الذي يؤسس هذا النمط "الحديث" للشرعية هو أن " الشعب مصدر السلطة"، وأن شرعية ممارستها من قبل نخبة حاكمة إنما مرجعها من الشعب يفوض تلك النخبة بإرادته الحرة بالقيام على أمرها، وثمة نوعان من هذه الشرعية الدستورية في الدول العربية: شرعية "دستورية" للنظم الجمهورية التي يتداول فيها منصب رئيس الجمهورية، وشرعية "دستورية" في قسم كبير من الدول العربية -ضمنه أنظمة ملكية وأميرية- يعرف حياة تمثيلية منتظمة تنشأ عنها برلمانات، وأحيانا حكومات تمثل التوازن النيابي، وتعلن فيه الدولة أنها ملكية دستورية.²

في النوع الأول (الجمهوري) يلاحظ شكلا ما من التداول على منصب رئاسة الجمهورية في تسع من الدول العربية، وهي: لبنان، والجزائر، ومصر، والعراق، وسوريا، واليمن، وتونس، والسودان، وموريتانيا. وقد يحصل هذا التداول بعد ولاية رئاسية واحدة أو ممددة، كما في لبنان وتونس السودان والجزائر، لكن تقلد منصب الرئاسة يخضع مع ذلك لشكليات الدستور والمواعيد الانتخابية، وإن لم يكن يحترم قاعدة التنافس إلا في بعض قليل من الدول (اليمن، الجزائر، موريتانيا)، وعلى نحو تبدو فيه الانتخابات الرئاسية وكأنها مبايعة جديدة للرئيس نفسه، ويلاحظ النوع الثاني أنظمة ملكية (المغرب والأردن)، وأميرية، وجمهورية (لبنان، مصر، الجزائر، وموريتانيا، تونس، واليمن، سوريا والعراق، والسودان)، تنظم انتخابات وتعرف برلمانات وتقر نظام التعددية السياسية (المغرب، ولبنان، مصر، والجزائر، اليمن وموريتانيا)، وحرية التعبير والصحافة (لبنان، والمغرب، ومصر والكويت، واليمن، والجزائر، موريتانيا، والأردن). أما القليل منها فيعرف

1 عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 84.

2 مرجع سابق ذكره، ص 85.

تشكيل حكومات على قاعدة الأكثرية التمثيلية في البرلمانات (المغرب، الكويت، الجزائر، والأردن، وموريتانيا).¹

المحور الثاني: دور التغيير الثقافي والاجتماعي في التحولات السياسية في الدول العربية

تتأثر عملية التنمية السياسية في المنطقة العربية بمجموعة من عوامل التغيير الاجتماعي والثقافي كعامل القرابة والدم، والعامل الديمغرافي والولاءات التقليدية والدينية، كما لعب الانفتاح الإعلامي على العالم الخارجي طفرة نوعية في تسريع عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية. عرفت الحياة السياسية في الدول العربية تطورات كبيرة نتيجة عدة قوى كالتغيرات التي اعترت نسق القرابة والدين والسكان والصراع والثورات والثقافة والتقدم التكنولوجي والصناعي ونضوج الوعي السياسي واختفاء الاستعمار.

أ- عامل القرابة: يعتبر عامل القرابة من بين أهم العوامل التي أدت إلى تغيير كبير في العملية السياسية في الدول العربية، ولعل المحسوبية لذوي القربى واستئثار الموارد بعائلات الحكم، أدت إلى اندلاع الحركات الاحتجاجية العربية الراضية لهذا الاحتكار للموارد، ولعل أكبر دليل على ذلك تجريد الدول الغربية لأرصدة هذه الأسر كآل مبارك في مصر وآل زين العابدين وطرابلسي في تونس، والقذافي ليبيا، بل وعدت الدول الأوروبية بتحويل هذه الأموال إلى الحكومات التي حكمت بعد الثورات لتوظف في خدمة التنمية، إلا أن الدول الغربية لا شك في أنها لن تتراجع عن دور الوصاية على عائدات هذه الدول وبالتالي تغليب مصالحها الخاصة في إعادة إعمار الدول العربية المتضررة، خصوصا وأنها تعاني أزمات مالية واقتصادية حادة، تتطلب إجراءات تقشفية صارمة.²

ب- يلعب الدين دور أساسي في التغييرات الاجتماعية في الدول العربية فمع أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وحربها ضد الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق وتوجيه التهمة للمسلمين، ظهرت في الدول العربية توجهات سياسية إسلامية وبعض منها متطرفة كرد فعل على هذه الحروب ضد الدول الإسلامية، وأحسن مثال على انتشار الحركات الإسلامية كل من الجزائر

1 توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 386،

السنة: 2011. ص: 116.

2 محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997. ص 105.

ومصر والأردن ومؤخرا ظهور نواة لحركات إسلامية في كل من تونس وليبيا. وتطالب هذه الحركات بالرجوع إلى التراث العربي والإسلامي ومعاداة كل من إسرائيل، باعتبارها دولة احتلال وعدوان وضروري مواجهتها مواجهة دعمها الأمريكي والغربي، فعجز الدول العربية عن نصره القضية الفلسطينية وعجز الجامعة العربية عن دعم تأسيس الدولة الفلسطينية في حدود 1967 وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، أشعر الشعوب العربية بحالة من الإحباط وموجة من السخط على الحكومات العربية التي تقيم علاقات طبيعية مع الاحتلال الإسرائيلي.

كل هذا يصب في تصور صامويل هنتغتن حول صراع الحضارات وبالتالي المزيد من التعصب الديني والطائفي داخل الدولة الواحدة، وازداد العداء ضد الطائفة المسيحية في الدول العربية وخير مثال على ذلك التفجيرات الأخيرة التي طالت الكنائس القبطية في مصر.¹

ج- العوامل السكانية: لقد تغيرت الأنساق السياسية في الدول العربية نتيجة التغيرات التي طرأت على العوامل الديمغرافية، سواء الكثافة السكانية، أو زيادة عدد الإناث عن الذكور، أو الهجرة، فقد عملت زيادة عدد السكان إلى زيادة عدد الأفراد المنتمين إلى العمل السياسي، فحسب تقديرات الأمم المتحدة ستضم الدول العربية نحو 395 مليون نسمة بحلول 2015، وتعرف المنطقة ارتفاعا سريعا في نسبة الشباب فلا يتعدى نحو 60 بالمائة من السكان سن 25 سنة، كذلك فإن زيادة عدد الإناث مع نمو تعليمهم ووعيهم إلى مشاركتهم في الحياة السياسية وشغلهم الوظائف القيادية والحكومية، وتؤدي الهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل وتحسين ظروف الحياة إلى توجيه الولاء إلى للدولة بدلا من الأسرة أو القبيلة.²

د- تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال: عملت الثورة التكنولوجية في الإعلام والاتصال وانتشار خدمات الهاتف النقال وشبكة الانترنت والانفتاح الإعلامي على الغرب إلى تسويق الثقافة الغربية الاستهلاكية ونشر القيم الغربية، التي تعلي من شأن الفرد وتغليب مصلحته ولو على حساب الجماعة إلى تغيير في الأنساق الثقافية في الدول العربية، كما لعبت الفضائيات الإخبارية العربية

1 برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، نيويورك:

برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2009، ص 3.

2 محمد نور الدين أفاية، التحرر من السلطوية والديمقراطية المعقدة، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

العدد: 391، السنة: 2011، ص 27.

منها والغربية إلى نشر الوعي السياسي وروح النقد لدى المواطن العربي، وأدت في بعض الأحيان إلى توجيه الرأي العام في الدول العربية نحو التحرك ضد الأنظمة العربية وإسقاطها بكل الوسائل الممكنة، وهذا ما نجحت في تحقيقه قناة الجزيرة القطرية في كل من نقل الصورة عن المشهد السياسي في تونس ومصر وما يحدث الآن في ليبيا، إلا أن هذه القنوات تفتقد للمصداقية من خلال تركيزها على بعض الدول كمصر وليبيا تونس وحجبها لما يحدث من أعمال قمع ضد المدنيين في البحرين، وهذا ما يؤدي إلى استنتاج أن هذه القنوات تعمل وفق أجندات أجنبية لتغيير خارطة السياسية في الدول العربية، لصالح القوى الكبرى وحلفائها في المنطقة وبالتحديد إسرائيل.¹

هـ- الاحتجاجات الشعبية: يلعب الصراع والثورات دورا هاما في التنمية السياسية في البلاد النامية عموما والدول العربية خصوصا، فهما يؤديان إلى تغيير العلاقات الاجتماعية والطبقية القديمة هدم كل عناصر السلطة التي تحتكرها العائلات الحاكمة سواء في الأنظمة الجمهورية أو الملكية، فعلى سبيل المثال أدت احتجاجات الشباب التونسي السلمية إلى وضع حد لاستبداد طال أكثر من عشرين سنة، مطالبين بالحرية والعيش الكريم، كما أن الاحتجاجات الشعبية في مصر تصبو إلى إعادة توزيع الثروة بشكل عادل وإعادة الكرامة للفرد المصري، وقد وصل الحد بالشباب المصري التأثير إلى حد اقتحام السفارة الإسرائيلية وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، والمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات السلام وقطع تزويد إسرائيل بالغاز.²

ويعتبر التغيير في ليبيا من أسوأ وأخطر صور التغيير في الدول العربية لأنه اعتمد على استعمال القوة المسلحة ضد نظام القذافي والقبائل الموالية، كما تم الاستعانة بالتدخل الأجنبي بقيادة حلف الشمال الأطلسي، وبالتالي استهداف المدنيين وتشير تقارير عالمية إلى أن الحلف استخدم أسلحة محظورة دوليا أدت إلى إبادة الآلاف من الأشخاص، كما أدت هذه العمليات إلى تدمير البنية التحتية لليبيا من مدارس ومنشآت صحية وبنيات ومساجد، كما أجهزت على القدرة العسكرية الليبية التي بناها معمر القذافي، كل هذا يعتبر إضعاف القدرة الاقتصادية والعسكرية للدولة الليبية،

1 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط 3، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002. ص 262.

2 فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة (دراسة في صناعة المستقبل)، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 360، السنة: 2011. ص 115.

إلا أن الدول الكبرى أعلنت أن تدخلها هو أيضا لخدمة مصالحها الخاصة، فعلى سبيل المثال أعلنت فرنسا أنها سوف تستحوذ على 35 بالمائة من استغلال المنشآت النفطية الليبية، وهذا يعني مصادرة الموارد الطبيعية الليبية وأخذها بغير وجه حق.¹

و- العوامل الإقليمية والدولية: يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من أهم الأسباب التغيير السياسي في الدول العربية باعتبار القضية الفلسطينية قضية عادلة، فالحل العادل لهذه القضية هو إحلال السلام الدائم في المنطقة، وهذا ما تطمح إليه كل الشعوب العربية وتعتبره شرطا لاستقرار المنطقة، فالاضطرابات في الدول العربية هي نتيجة العدوان والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ومصادرة الحقوق الأساسية للفرد العربي، كذلك يمثل السلاح النووي للكيان الصهيوني من أكثر عوامل التي تهدد الاستقرار في المنطقة العربية، باعتبار هذا السلاح سلاح دمار شامل ويوظف كأداة ضغط وابتزاز ضد الأنظمة والشعوب العربية على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى الأوضاع الدولية وخصوصا فرض ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي جاء به بوش الأب، هذا النظام الذي يقوم حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول ورفع الحواجز أمامها، كما يصب هذا النظام في فرض قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ولو باستعمال القوة والتدخلات الأجنبية، كل هذه المتغيرات تصب في مصلحة الدول الكبرى والرأسمالية العالمية، وأهم المؤسسات الفاعلة هي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، حتى منظمة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية هي اليوم عاجزة عن تحقيق مصالح أغلبية الدول الأعضاء فيها، وهذا نتيجة آليات التصويت المجحفة في المنظمة كحق الفيتو الذي تتحكم فيه الدول الخمس الكبرى، فعلى سبيل المثال استعملت الولايات المتحدة هذا الحق ضد القرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي 38 مرة، وبالتالي الإفراط في استعمال هذا الحق يؤدي إلى شلل في مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة ككل، هذا يحول دون ديمقراطية العلاقات الدولية.²

1 محسن عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري 2001-2011، المستقبل

العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 388، السنة: 2011، ص 57.

2 سهيل الحبيب، تباين استراتيجيات التأسيس للديمقراطية وتباين مضامينها في الفكر العربي الراهن، المستقبل العربي، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 373، السنة: 2010، ص: 190-193.

1- /استراتيجيات التأسيس للديمقراطية في المنطقة العربية: يوجد تباين كبير في استراتيجيات التأسيس للديمقراطية في الفكر العربي الحديث وهذا نتيجة التباين في تقدير الثابت والمتغير في الثقافة السياسية العربية، ومدى تناسبها مع الثقافة الديمقراطية بالمفهوم الغربي، وبالتالي يمكن تسجيل ثلاث اتجاهات فكرية نحو التأسيس للديمقراطية في الدول العربية:¹

الاتجاه الأول هو الاتجاه العلماني: فهو يعتبر أنه لا يوجد صراع بين الدين والديمقراطية، بل أن الإشكال هو وجود ممارسات اجتماعية سياسية منسوبة إلى الدين، هي التي تعيق الديمقراطية وبالتالي المسألة حسب عزمي بشارة هي مسألة اجتماعية.

فهو يعتبر الهوية والقومية والإسلام كممارسات اجتماعية، إنما هي ظواهر تاريخية تتفاعل مضامينها بمتغيرات الأزمنة والأمكنة، لهذا فهذه الممارسات هي قابلة لإعادة التشكل والتفسير والتغيير والإنتاج حتى تتوافق مع المشروع القومي الديمقراطي، الذي يرى فيه حلا للمسألة العربية. الاتجاه الثاني وهو الاتجاه الإسلامي: يتعلق بالتصور الإسلامي للديمقراطية بالولاء لأصول الإسلام، وفي نفس الوقت استيعاب القيم الإيجابية للديمقراطية الغربية، ويتعلق أيضا بتحديد العناصر الديمقراطية التي تتعارض مع أصول الإسلام كالعلمانية، وهذا بسبب عدم التوازن بين ما هو مادي وما هو روحي في الفكر الديمقراطي.

في هذا الصدد يذهب راشد الغنوشي: إلى "أن التعلم من منجزات الغرب الديمقراطية أمر مفيد للغاية، من أجل تعميق أسلوب الحكم في الوطن العربي على أساس من العدل والقانون والمشورة، لكن لا بد أن يتناظر ذلك مع القيم العربية والإسلامية"، ووفق هذا الاتجاه لا بد من الحفاظ على الثوابت العربية والإسلامية وتكييف المبادئ الديمقراطية مع طبيعة الثقافة العربية الإسلامية.

الاتجاه الثالث: فهو الاتجاه المزدوج: الذي يقوم على تغيير مزدوج يطال كل من الديمقراطية والإسلام في الوقت ذاته، فالخطاب الإسلامي حسب العربي صديقي يعتبر مفهوم العلمانية متجذر في تاريخ أوروبا المسيحية وتاريخ الصراع بين الدولة والكنيسة، لذلك يقترح البحث عن الديمقراطية بدون إلصاقها بنموذج معين ومبدأ عقلائي، وبالتالي تجريد الديمقراطية من الأسس التي التبتت بها

1 محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994. ص: 40.

في تطبيقها الغربي الليبرالي، وفي نفس الوقت وفي ضل الصراعات المذهبية والطائفية إعادة التفكير في الإسلام، وإعادة التفكير في المحيط العربي والإسلامي.¹

ويدعو العربي صديقي إلى تجريد الديمقراطية في تطبيقها العربي المنشود من خاصية العلمانية، فالتحول حسبته يتمثل في كون النظم الدينية وغير الدينية ينبغي أن تتأزر معا من أجل هزيمة الحكم السلطوي في الدول العربية، وبالتالي فهذا الاتجاه براغماتي يعمل على إيجاد التقاطع بين الديمقراطية كممارسة قابلة للتكيف مع البيئة العربية وخصوصياتها، وبين الممارسات الاجتماعية القابلة للتغير والتحديث.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن الثقافة السياسية العربية مرهونة بالسياسة والأطر السياسية العامة التي تضع حدودا للتفكير العلمي الذي يحد من الإبداع الفكري، هذا الإبداع الذي يخلق التنمية وتحقيق دولة الرفاه عن طريق إحداث التوازن بين المادة والروح، فالنظم السياسية العربية هي من توجه وتصنع الثقافة السياسية بما يخدم مصالحها فهي تستخدم الدين لتوجيه الجماهير نحو طاعة الحاكم وعدم الخروج عليه حتى لو كان مستبدا، ولكن في ظل التطور التكنولوجي وزيادة وسائل الإعلام والاتصال، وتأثر المنطقة العربية بما يجري من تحولات في العالم، وخصوصا القضية الفلسطينية التي تزيد من درجة الوعي العربي بضرورة التوحيد لحلها بما يضمن للشعوب العربية الحرية من الاحتلال الأجنبي والعيش الكريم.

وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن الأنظمة السياسية العربية مطالبة اليوم بالتكيف مع التطورات التي يفرضها الشارع العربي من مطالب تحقيق الحرية وحق المشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومنه يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

- تلعب المؤسسات الدينية دورا رئيسا في نشر مبادئ التسامح الديني بين المذاهب والأقليات، ونبذ كل أشكال العنف والتطرف، وذلك لا يكون إلا بتعميم الملتقيات الدينية والعلمية لعلماء الدين وتنظيم زيارات ميدانية لرجال الدين للمدارس والجامعات وبيوت الشباب والأحياء من أجل نشر تعاليم الدين السمحة.

¹سهيل الحبيب، مرجع سابق. ص: 192.

- تفعيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال فتح المجال أمام النشاطات الاجتماعية والسياسية، والثقافية، وهذا لتعميق التماسك الاجتماعي وزياد الوعي بالمصير المشترك للأمة.
- الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري العربي والإسلامي لدى الشعوب العربية، عن طريق توظيف المؤسسات التقليدية ك القبيلة والعشيرة والزاوية في حل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن العولمة الاقتصادية والثقافية، ودورها في حل النزاعات عن طريق الوساطة، والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، ومنه ذوبان الفرد في الجماعة.
- تعتبر عملية التحديث الاقتصادي والسياسي هي السبيل الأحسن لتجسيد ثقافة سياسية ديمقراطية منفتحة على جميع التيارات والأطراف السياسية، فالانتقال الديمقراطي السلمي لابد له من تجسيد مبدأ المساواة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومبدأ التداول على السلطة.